ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

الشرائع والنُظم وقوانين حقوق الإنسان في حضارة بلاد ما بين النهرين القديمة
(دراسة مقارنة)

م.م. نور خضير بدير
المديرية العامة للتربية محافظة بغداد/ الكرخ الاولى، وزارة التربية، العراق
البريد الإلكتروني: noor.khudair80@gmail.com

الخلاصة

التاريخ حلقات متواصلة يكمل بعضها بعضاً، فالماضي وسيلة لفهم الحاضر كما ان الحاضر يعيش فيه الماضي وكلاهما يرسمان المستقبل. كما تعتبر حضارة بلاد الرافدين من اقدم الحضارات والتي سجلت وجودها التاريخي في كل من الجوانب الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد اهتمت تلك الحضارة بالحقوق العامة للإنسان. وهي تنص على العدالة والمساواة، اذ تعتبر العدالة والمساواة من اهم المبادئ التي نادت بها حضارة بلاد الرافدين كما ينبغي ان ندرك حرمان الانسان من حقوقه امر لا يمكن استبعاده طالما ظل الظلم من شيم بعض النفوس البشرية لكن مسيرة حقوق الانسان في تاريخ البشرية حققت مكاسب كبيرة ويعود ذلك الى نضال الافراد والشعوب عبر التاريخ ضد الظلم والطغيان. كما اننا نجد الحضارة العراقية عبر حقبها التاريخية، قد شهدت مجموعة من التشريعات والاصلاحات المهمة، التي تطورت في مجال حقوق الانسان، فكان لها دور بارز ومهم في ارساء القواعد الاولى لتلك الحقوق، وعليه سنتناول القوانين التي سبقت شريعة حمورابي من زوايا تأثيرها وتأثرها منها فقط تاركين الزوايا الاخرى من تلك القوانين الى مواضيع التاريخ العام للقانون .

الكلمات المفتاحية: الشرائع، النُظم، القوانين، حقوق الإنسان، حضارة العراقية القديمة، بلاد ما بين النهرين.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

Laws, Systems, and Human Rights Laws in Ancient Mesopotamian Civilization (A comparative study)

Noor Khudair Badir
General Directorate of Education for Baghdad Governorate, Karkh 1,
Ministry of Education, Iraq
Email: noor.khudair80@gmail.com

ABSTRACT

History is a series of continuous links that complement each other. The past is a means of understanding the present, just as the present lives on in the past, and both shape the future. Mesopotamian civilization is considered one of the oldest and has recorded its historical presence in all aspects of religion, politics, economics, and society. This civilization was concerned with the general rights of man. It stipulates justice and equality, as justice and equality are considered among the most important principles upheld by Mesopotamian civilization. We must also realize that depriving people of their rights is something that cannot be dismissed as long as injustice remains a characteristic of some human souls. However, the human rights movement in human history has made great strides, and this is due to the struggles of individuals and peoples throughout history against injustice and tyranny. We also found that Iraqi civilization, throughout its historical periods, witnessed a series of important legislation and reforms developed in the field of human rights. They played a prominent and important role in establishing the first foundations of those rights. Therefore, we will address the laws that preceded the Code of Hammurabi solely from the perspective of their influence and of being influenced by them, leaving the other aspects of those laws to the topics of general legal history.

Keywords: laws, systems, laws, human rights, ancient Iraqi civilization, Mesopotamia.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

أهمية البحث

يشكل الموضوع أهمية كبيرة، ففي الناحية الاولى، يفيد الموضوع في دراستنا المقارنة بين القوانين العراقية باعتبارها اقدم الحضارات وهذا ما يعكس ريادية الحضارة العراقية القديمة فتغدو دراستها ذات اهمية في تطور الفكر البشري من النواحي القانونية.

ومن الناحية الثانية التي اولاها كثير من الباحثين أهمية كبيرة فهي التشابه والتداخل النصي بين شريعة حمورابي وما سبقها من القوانين كقانون اورنمو وقانون اشنونا مما يجعل دراستها والبحث فيها ضرورة باعتبارها النواة في تطور فكر القانون، كما نجد ان في شريعة حمورابي ما معمول بها لحد الان أي (الاصل في براءة الذمة).

ومن هنا نستطيع ان نحدد أهمية الموضوع في بحثنا هذا، وانه يعبر عن تطور الحضارة العراقية وريادتها ,اثرها اللذان يلزمانا بإعادة القراءة دائماً من اجل التنقيب عن هذا الفكر واثره.

مشكلة البحث

حاولنا في دراستنا هذه التركيز على التطور التشريعي في العراق القديم، مبينين خواص هذا الفكر وطبيعة الظروف التي كان لها الاثر في تطور الفكر القانوني العراقي القديم، والتي عكست لنا نمو البيئة القانونية العراقية والتي تعدّ بحق نموذجاً رائعاً وفريداً للقوانين، ليس في وادي الرافدين فحسب، وإنما في التاريخ القانوني للعالم القديم. وعليه، اننا نريد ان نؤكد في بحثنا هذا على خصوصية هذه الشريعة واصالتها.

منهجية البحث

إن هذه الدراسة اقتضت منا الاستعانة بالمنهج التاريخي والقانوني، لان ذلك يسهم الى حد كبير في معرفة التطور او التراجع الذي عرفته تلك الحضارة، وبناءاً على ما تقدم، سيتناول بحثنا ستة مباحث، وهي على النحو التالي:

المبحث الاول: قانون اورنمو

المبحث الثاني: قانون لبث عشتار

المبحث الثالث: قانون اشنونا

المبحث الرابع: شريعة حمورابي

المبحث الخامس: حقوق الانسان في الحضارة العراقية القديمة

المبحث السادس: اصلاحات وشرائع اوركاجينا

وكل مبحث سنتناول فيه مقارنة عن تأثير وتأثر كل قانون أو شريعة مع القوانين الاخرى مع تناول مسألة حقوق الانسان في تلك الشرائع.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

المبحث الاول

قانون أورنمو

يعد قانون اورنمو اقدم قانون مكتشف لحد الان، ليس في العراق فحسب، بل في تاريخ العالم ايضاً، وقد سبق شريعة حمورابي بثلاثة قرون، كما ويعتبر الملك اورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة وذلك بعد قضائه على اوتوحيكال ملك السومريين.

أصدر اورنمو قانوناً سمي باسمه وهو أقدم قانون مكتشف لحد الان[1]، حيث تألفت مجموعته من احدى وثلاثين مادة قانونية، لعل ابرزها الاستعاضة عن العقوبة البدنية على الجرائم بالغرامة المادية[2].

حيث عثر على قسم من الالواح التي تضمنت هذا القانون في مدينة نفر، بينما عثر على قسم اخر في مدينة اور. ويتكون هذا القانون من مقدمة تظهر فيها نظرية التفويض الالهي واضحاً اذ جاء فيها ((بعد ان فرض الالهان أنو وانليل ملوكية اور الى ننار وطد اورنمو وليد الالهة ننسن لامه المحبوبة التي ولدته استناداً الى ارادته – ارادة الاله ننار)).

كما جاء في المقدمة بان اورنمو ((استطاع ان يوطد العدالة في البلاد ويزيل البغضاء والظلم))، اما قانون اورنمو فهي 31 مادة، غير ان ما وصلنا منها مجتزئ و قسم منها متآكل وممسوح.

تأثير قانون أورنمو على القوانين الاخرى

يمكن ملاحظة تأثير قانون اورنمو على القوانين الاخرى حين ننظر الى اوجه التشابه والاختلاف فيما بينها. فمن ناحية تأثير هذا القانون على شريعة حمورابي وغيرها من الشرائع فتظهر من خلال ما يلي:

- المادة 6 من قانون اورنمو التي تبحث في حقوق المرأة عند الطلاق هي تشبه المادة 142 منن قانون حمورابي وكذلك المادتان 137 و 138 من قانون حمورابي.

- المادة 8 من قانون اورنمو تبحث في حقوق المرأة المطلقة اذا كان زواجها دون عقد تشابه المواد 28 من قانون اشنونا والمادة 128 من قانون حمورابي والمادة 74 من اللوح الاول الآشوري.

(1) هاشم الحافظ، تاريخ القانون، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980، ص 41.
(2) أحمد هاشم العطار، ملامح حقوق الانسان في شرائع العراق القديم، سلسلة ثقفية تصدر عن دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2004، ص ص 14-15.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

- المادة 11 من قانون اونمو التي تتكلم عن اتهام رجل زوجة رجل اخر بالزنا فهي تشبه الى حد ما المادة 127 من قانون حمورابي والمادة 17 و 18 من اللوح الاول.

- المادة 12 من قانون حمورابي الخاصة بعلاقة الخطيب بخطيبته تحتوي نفس المضمون الذي جاء في المادة 29 من قانون لبث عشتار والمادة 26 من قانون اشنونا والمادة 160 من قانون حمورابي.

- المادة 14 من قانون اورنمو تخص عبور أمة خارج السور وهنا نرى نفس المضمون في المادة 17 عند حمورابي.

- المواد من 15 الى 19 من قانون اورنمو تخص العقوبات في بعض الحالات بينما المواد 196 الى 214 من قانون حمورابي تؤكد مبدأ القصاص بدل العقوبات.

- المادة 21 من قانون اورنمو تحتوي نفس المضمون للمادة 50 من قانون اشنونا والمادة 16 من قانون حمورابي.

- المادة 22 من قانون اورنمو تبحث في عقوبة الامة التي تساوي نفسها بسيدتها وهذا ينطبق على المواد 145- 147 من قانون حمورابي حول مكانة الامة بالنسبة لسيدتها

- المادتان 25 و26 من قانون ارونمو تبحثان حول عقوبة الشهادة الكاذبة وهنا يمكن ان نقارن ذلك مع المواد 3 و 4 من قانون حمورابي.

- المادة 28 من قانون اورنمو تبحث في عقوبة من يغرق حقلاً مزروعاً يعود لشخص آخر، وهي ذات المحتوى والمضمون في المواد 53-56 من قانون حمورابي.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

- المادة 29 من قانون اورنمو تبحث في اهمال زراعة ارض مستأجرة، ويمكن مقارنة ذلك مع المواد 42-44 من قانون حمورابي[3].

المبحث الثاني

قانون لبث عشتار

لقد سبق قانون لبث عشتار شريعة حمورابي بأكثر من مائة وخمسون عاماً، وكان مدون على اربع الواح طينية ومكتوب بأسلوب مختلط تشوبه بعض الاخطاء الاملائية لأنه يعتقد انها ليست النسخة الاصلية التي وصلت الينا وانما كانت نسخة مدرسية من عمل احد الطلبة التي كانت مكتوبة باللغة السومرية [4]ن حيث اكتشف هذا القانون في مدينة نفر خلال تنقيبات قامت بها بعثة جامعة بنسلفانيا سنة 1974م.

اصدر هذا القانون الملك لبت عشتار (حكم للفترة 1934-1924 ق.م) وهو خامس ملوك سلالة ايسن (2017-1794 ق.م)، حيث يتكون هذا القانون من مقدمة تتجلى فيها كقانون اورنمو نظرية التفويض الالهي، وجاء فيها ((وعندما دعيا فيها الالهان انو وانليل، لبت عشتار، الراعي الحكيم .... لإدارة البلاد وتحقيق العدالة .....)) [5]، كما تضمن هذا القانون (37) مادة تعقبها خاتمة تتضمن عهداً من الملك لبت عشتار بالقضاء على البغضاء والعنف ونشر الرفاه. كما تتضمن استنزال لعنات الاله على من يغير نصوص هذا القانون او يمحوها او يكتب اسمه عليها[6].

(3) فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، دار الرشيد للنشر، العراق، 1979م؛ رضا جواد الهاشمي، نظام العائلة في العهد البابلي القديم، مكتبة الاندلس، بغداد، 1970م، ص 79؛ شعيب احمد الحمداني، تاريخ القانون، العاتك للنشر، القاهرة، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، د.ت.
(4) عباس العبودي، شريعة حمورابي – دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة والحديثة، عمان، 2010م.
(5) كذلك جاء في مقدمة قانون حمورابي انه تسلم السلطة وفق ارادة الهية، لا بل ان مقدمة حمورابي هي عبارة عن ترجمة لكل من قانون اورنمو ولبث عشتار، مع اضافة تفاصيل اخرى.
(6) شعيب احمد الحمداني، تاريخ القانون، ص ص 16-17.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

تأثير قانون لبث عشتار على القوانين الاخرى

لقد تأثرت شريعة حمورابي والقوانين الاخرى بقانون لبث عشتار كثيراً، حيث يمكن ايجاز نقاط التأثير والتأثر ادناه:

- المادة 4 من قانون لبث عشتار تبحث في تأجير القوارب وهنا يمكن ان نقارن ذلك مع المواد 236-240 من قانون حمورابي.
- المواد 7-10 تبحث في ايجار ارض زراعية وبستان وهذا يطابق المواد 59-65 من قانون حمورابي.
- المادتين 12-13 تبحثان في عقوبة من يحتفظ بامة او عبد يعود لشخص اخر وهنا نجد نفس المضمون مع المادة من قانون اورنمو و50-51 من قانون اشنونا والمادة 16 من قانون حمورابي.
- المادة 17 تبحث في عقوبة من يلقي القبض على شخص بسبب جرم يعتقد او يشك بارتكابه وهي بذات المضمون في المواد 23-25 من قانون اشنونا والمواد 114-116 من قانون حمورابي.
- المادتين 18 و 19 تبحثان في عقوبة من يتأخر في دفع ضريبة العقار ولننظر ما يماثلها في المواد 30 و31 من قانون حمورابي.
- المواد 20-23 تبحث في الشؤون العائلية والعلاقة بين افرادها وقضايا الارث وفقط علينا مقارنتها مع المواد 4-12 من قانون اورنمو والمواد 7-18 من قانون اشنونا والمواد 127- 184 من قانون حمورابي.
- المادة 27 تتكلم عن اولاد الزوجة الغير شرعية ويمكن ان نقارن ذلك مع المواد 170-171 من قانون حمورابي.
- المادة 28 تبحث في مرض الزوجة وحقوقها على زوجها وهي تطابق المادة 148 من قانون حمورابي.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

- المادة 29 عقوبة تخص الوالد الذي يزوج ابنته لغير خطيبها وهي تطابق المواد 12 من قانون اورنمو و21 من قانون اشنونا و 160-161 من قانون حمورابي.

- المادة 31 تبحث في مصير وصية الاب لاحد اولاده وهي تطابق المادة 165 من قانون حمورابي.

- المواد 34-37 تبحث في عقوبة الاضرار التي يسببها المستأجر للمأجور ونقارنها مع المواد 7-10 من قانون اشنونا و241-249 من قانون حمو رابي [7].

- المادة22 تبحث في انواع الكاهنات وحقوق كل منها على والدها وهي موجودة ايضا في المواد 178-182 من قانون حمو رابي.

- المادة 24 تبحث في اولاد الزوجة الاولى والثانية وهي تطابق المادة 167 من قانون حمورابي .

- المادة 25 تبحث في حقوق الامة التي تنجب اطفالا ومصير الاطفال اجتماعيا ومضمون هذه المادة مفصل في المادتين 170-171 من قانون حمورابي.

- المادة 26 تبحث في ارث اولاد الامة ونقارن ذلك مع المادة 167 من قانون حمو رابي.

المبحث الثالث

قانون اشنونا

ومن اهم القوانين التي عرفتها الحضارة العراقية، قانون اشنونا، الذي ميز بين الرق الاجنبي وبين البابلي، اذ كان الرقيق البابلي مؤقتاً، ووقوع الرق عليه هو اشبه بالعقوبة فقط، اما الرقيق الاجنبي فهو دائم الا اذا اعتقه سيده[8].

ولان اغلب الرقيق كانوا من المحليين، فقد تمتعوا بالأهلية القانونية وبجملة من الحقوق، ولذلك يعد القانون العراقي القديم من القوانين القليلة التي كفلت حقوق الرق المحلي وأبقت ايضاً على اختمال الامل في الحرية للرق

(7) فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، ص ص 108-109؛ رضا جواد الهاشمي، نظام العائلة في العهد البابلي القديم، ص ص 16-17 79؛ شعيب احمد الحمداني، تاريخ القانون ص 7.
(8) هاني سليمان الطعيمات، حقوق الانسان وحرياته الاساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2001م، ص ص 50-51.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

الاجنبي، ولعل حالة الرق بهذه المميزات تكون افضل بكثير عمّا كان عليه الرق في المجتمعات الاخر كالمجتمع الروماني مثلاً[9].

وقد عثر على نسخة من هذا القانون عام 1945م في تل حرمل بالقرب من بغداد من قبل المؤسسة العامة للآثار، كما ويجدر بنا ان نبين ان قانون اشنونا هو من أقدم القوانين المدونة باللغة الاكدية والذي سبق شريعة حمورابي بحوالي نصف قرن كما وتميز بمقدمة تختلف عن مقدمات الش رائع الاخرى واحتوى على (61) مادة قانونية[10].

تأثير قانون اشنونا على القوانين الاخرى

لقد تأثر قانون حمورابي بقانون اشنونا بشكل واضح من خلال ما يلي:

- المادة 3 والتي تبحث في اجرة عربة وثورها هي تشبه المادة 271 من قانو حمورابي.
- المادة 4 تبحث في اجرة قارب وسائقه وهي تشبه الى حد كبير المادة 275 من قانون حمورابي.
- اما المادة 5 والتي تبحث في عقوبة السائق الذي يتسبب في غرق القارب بإهمال، فيمكن ان نقارن ذلك مع المواد 236-237 من قانون حمورابي.
- بينمتا المادتين 7 و 8 فتبحثان في اجرة الحاصد والذاري ويمكن ان نقارن ذلك مع المادة 273 من قانون حمورابي.
- المادة 9 تبحث في اجرة الحاصد وهذا يمكن مقارنته مع المادتين 273 و 274 من قانون حمورابي.
- الماجدة 10 تبحث في اجرة الحمار وهي نفس الاجرة في المادة 269 من قانون حمورابي.

(9) شعيب احمد الحمداني، قانون حمورابي، بيت الحكمة، بغداد، 1988م، ص 82.
(10) بهنام ابو الصوف، قراءة في المضمون القانوني للشرائع العراقية القديمة – نبذة تاريخية، مجلة دراسات قانونية، بيت الحكمة، العدد الثاني، بغداد، 2000م، ص ص 6-7.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

- المادة 11 تبحث في اجرة الاجير ولننظر ما جاء بهذا الشأن في المادة 273 من قانون حمورابي.

- المادتين 12 و 13 تبحثان في عقوبة سرقة حقل او دار ليلاً وهي بمضمون المواد 6-25 من قانون حمورابي.

- المادتين 17 و 18 تبحثان في مصير المهر عند وفاة احد الزوجين وهي بذات المضمون في المواد 163 و 164 من قانون حمورابي.

- المواد 19-22 تبحث في عقوبة احتجاز أمة رجل اخر وهي تطباق الى حد كبير المادة 17 من قانون لبث عشتار والمواد 114-116 من قانون حمورابي.

- حالة المادة 26 تبحث في مصير المهر في حالة معينة ويمكن مقارنة ذلك مع المواد 160-161 من قانون حمورابي.

- المواد 27-29 تبحث في الزواج واجراءته ولننظر المواد التي تقابلها 128-130 عند حمورابي.

- المادتين 30 و 31 تبحثان في مصير اموال الاسير والهارب وهما يتطابقان مع المادتين 135 و136 من قانون حمورابي.

- المواد 33-36 تبحثان في الرضاعة والتربية ويمكن مراجعة المواد 185و 193و 194 من قانون حمورابي والتي تحتوي على ذات المضمون.

- المادتين 37-38 تبحثان في الوديعة وهي بذات المحتوى للمواد 120-126 من قانون حمورابي.

- المواد 39-42 تبحث في الامة والعبد وهي بذات المضمون للمواد 7-11 و 108-111 من قانون حمورابي.

- المواد 43-49 تبحث في بعض الجرائم وعقاباها ويمكن مقارنة ذلك بما ورد في المواد 5-9 من قانون اورنمو و المواد 195-214 من قانون حمورابي.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

- المواد 50-53 تبحث في عقوبة سرقة العبد وهي تشبه المواد 15-24 من قانون حمورابي.

- المواد 54-59 تبحث في الاضرار التي تسببها بعض الحيوانات ويمكن ان نقارنها مع المواد 250-254 من قانون حمورابي.

- المادة 60 تبحث في عقوبة من يطلق زوجته التي لها منه اولاد ، ونقارنها مع الماجدة 137 من قانون حمورابي[11].

المبحث الرابع

شريعة حمورابي

شريعة حمورابي التي اصدرها في الثلاثين من حكمه اشهر واكبر مجموعة قوانين عرفتها البشرية والتي استند فيها الى ما كان سائداً من اعراف وقوانين سابقة لزمانه[12]. وبعبارة اخرى ان شريعة حمورابي هي عبارة عن تنقيح وتجميع لمواد قوانين سابقة العهد. حيث تتألف شريعته من 282 مادة قانونية، منها المواد 67-100 تالفة وغير موجودة النصوص، بينما وجدت 16 مادة مكملة وضعت لها الاحرف أ-ع كتسلسل لها، وقد عرضت مواد قانون حمورابي في ثلاثة عشر قسماً وهي:

- القضاء والشهود المواد 1-5.
- السرقة والنهب 6-25.
- شؤون الجيش 26-41.
- شؤون تنظيم الحقول والبساتين 42- ز.

(11) فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، ص ص 108-109، وينظر ايضاً رضا جواد الهاشمي، نظام العائلة في العهد البابلي، د.ت، ص 79.
(12) هاني سليمان الطعيمات، مرجع سابق، ص 50.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

- القروض ونسبة الفائدة والتعامل مع التجار م ، ح – 107.
- ما يتعلق بسقاية الخمر 108-111.
- ما يتعلق بالائتمان والديون 112-126.
- ما يتعلق بالشؤون العائلية 127-194.
- القصاص والغرامات المفروضة عل الاضرار التي يحدثها البعض عند الشجار 195-214.
- الطب والطب البيطري 215-227.
- الاسعار وتعيين الاجور لبناء البيوت والقوارب والصناع والتجار 228-240.
- احور الحيوانات والاجراء 241-277.
- شراء العبيد وتنظيم علاقتهم باسيادهم 278-282 [13].

المبحث الخامس

حقوق الانسان في القوانين العراقية القديمة

مع ان الحضارة العراقية ظهرت فيها بوادر مهمة لحقوق الانسان، الا انها لم تخل تماماً من المظاهر الطبقية التي كانت سائدة في المجتمع آنذاك، ولعل ذلك يرجع الى قيام تلك الحضارة على مبدأ الحق الالهي المباشر والمطلق، وان دور الملك او الحاكم هو الدور الوسيط بين الإله وبين البشر، وهوة بذلك غير مسؤول امام أحد، وان كل تصرفاته مباحة، وبسبب ذلك نشأت الطبقات في المجتمع العراقي القديم، على غرار بقية المجتمعات القائمة على الثيوقراطية[14]، فكان نظام الحكم الإلهي المطلق سبباً في ظهور أقليات ، والتي تباينت من ناحية التمتع بالحقوق والواجبات[15].

وقد انقسم المجتمع العراقي القديم الى عدة طبقات، هي:

(13) ماهر صالح علاوي، حقوق الانسان والطفل والديموقراطية، تكريت، العراق، 2009م، ص 24.
(14) الثيوقراطية او الحكم الإلهي المقدس، ينظر سيد قطب، في ضلال القرآن، دار الشروق، بيروت، ط 17، 1980م، ج3، ص 143.
(15) عبد الحميد فودة، حقوق الانسان بين النظم القانونية الوضعية والشريعة الاسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2004م، ص ص 78-79.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

الطبقة الحاكمة: وتضم مجموعة الاشخاص ذوي المناصب والنفوذ وأصحاب الاموال، وتمتاز هذه الطبقة بسلطات واسعة جداً سواء كان ذلك في الجانب الاجتماعي أم السياسي، رغم انها الاقل حجماً مقارنة بالطبقات الاخرى[16].

الطبقة العامة: تخضع هذه الطبقة للقرارات السياسية والدينية التي تصدر عن الطبقة الحاكمة، وهي من ناحية الحقوق تأتي في المرتبة الثانية بعدها، وتشكل الاكثرية في المجتمع[17].

طبقة العبيد: عرف المجتمع العراقي ايضاً طبقة الرق، وهي الطبقة الثالثة في المجتمع بعد الطبقتين الحاكمة والعامة[18]، رغم ان حالة الرق كانت افضل كميزات وحقوق مما كانت عليه في مجتمعات اخرى كما اشرنا سابقاً[19].

كما ان القوانين في الحضارة العراقية القديمة، قد اولت اهتماماً لافتاً بحقوق المرأة، خصوصاً تلك المتعلقة منها بالأحوال الشخصية، فقد كان للمرأة الحق في ممارسة الاعمال والمهن المختلفة والقيام بواجبات ضمنها لها المجتمع والقانون، حيث شغلت نساء بارزات في المجتمع الآشوري مناصب عليا في الدولة، كما وشاركت المرأة مع هيئة المحلفين امام مجلس القضاء في مدينة نفر كما اشارت الى ذلك النصوص المسمارية[20].

المبحث السادس

اصلاحات وشرائع اوركاجينا

قد يعتبر ما اقام به اوركاجينا من اصلاحات على انها قانون لو لا خلوها من المقدمة والخاتمة، حيث ان تلك الاصلاحات المنسوبة الى هذا الملك السومري عندما حكم لكش في القرن الرابع والعشرين قبل الميلاد والتي تعد اقدم وثيقة تاريخية تشير صراحة الى اهمية حقوق الانسان، والتأكيد على حريته، فقد عثر في مدينة الشطرة جنوب العراق على لوح سومري يضم هذه الاصلاحات والتي تدعو للقضاء على التمايز الاجتماعي بين الفقراء

(16) عيسى بيرم، الحريات العامة وحقوق الانسان، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 1998م، ص 70.
(17) شعيب احمد الحمداني، قانون حمورابي، مرجع سابق، ص 82.
(18) عبد الحميد فودة، مرجع سابق، ص 77.
(19) شعيب احمد الحمداني، مرجع سابق، ص 82.
(20) رياض عزيز هادي، حقوق الانسان تطورها ، مضامينها، حمايتها، مطبعة الكتاب، بغداد، 2005م، ص 6.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

والاغنياء وازالة الظلم والاستغلال الواقع على الفقراء من بل الاغنياء والمتنفذين ورجال المعبد، حيث ورد نص يقول فيها ان بيت الفقير صار بجوار بيت الغني[21].

وقد قام اوركاجينا بالفعل بوضع القوانين التي توفر للشعب الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة، حيث ان من اصلاحاته ايضاً تحريم الزواج ب\أكثر من زوجة، وفرض عقوبة الموت على من يخالف ذلك، ومنع الاغنياء والكهنة والمرابون من استغلال فقر الناس، كما ومنع ضريبة دفن الموتى وحاسب عليها الكهنة، وعاهد الاله بانه لن يسلم الضعيف والارملة الى القوي[22].

كما واكد هذا الملك تأييده لطبقة المحاربين وطبقة الجماهير وعامة الشعب من رفع الاضطهاد عنهم من قبل الكهنة وجباة الضرائب، وانقص من الضرائب التي فرضها الكهنة في حوادث الاحوال الشخصية، وفي مقدمتها الزواج والطلاق، ووضع حداً لاستحواذ طبقة الحكام على املاك المعابد وتحديد سلطات الطبقة الحاكمة، وعمل على معالجة الجرائم وتنظيم العقوبات الخاصة بها واهتم بالأحوال الشخصية مثل تحريم زواج المرأة من رجلين في آن واحد، وامر بالعفو عن المسجونين والموقوفين بسبب ديونهم السابقة او بسب استحقاق الضرائب عليها الى السلطة الحاكمة وفرض الرجم على السارق.

ومن اصلاحاته ايضاً، انه اذا اراد وجيه (متنفذ) شراء حمار او بيت يعود الى فقير، فباستطاعة الفقير ان يطلب الثمن الذي يريده من الوجيه، وعلى ها الوجيه ان يدفع الثمن بنقود معتمدة، ولا يستطيع بأي حال من الاحوال ان يضطهد الفقير اذا رفض البيع.

لذلك لا يمكن للتاريخ ان يغفل دور اوركاجينا كمصلح اجتماعي رغم فترة حكمه القصير نسبيا والتي امتدت لثمانية اعوام فقط (2378 – 2370 ق.م) ، والتي شهدت كل هذه المنجزات والاصلاحات والتشريعات.

الخاتمة

تم التطرق في هذا البحث الى اهم القوانين التي سبقت شريعة حمورابي لان تاريخ الفكر القانوني هو سلسلة يؤثر فيه السابق على اللاحق ثمرة ما انتجه اللاحق ليضيف اليه او يعدّل عليه حسب مقتضيات الزمان، حيث يعتبر

(21) أحمد هاشم العطار، ملامح حقوق الانسان في شرائع العراق القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2004م، ص ص 20-24.
(22) رياض عزيز هادي، العالم الثالث وحقوق الانسان، سلسلة آفاق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000م، ص 5.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

قانون حمورابي مرحلة متقدمة من مراحل التطور القانوني في العراق القديم والذي بني على ما سبقه من قوانين وتشريعات .

كما ان التشريعات القانونية في الحضارة العراقية قد تعرضت لمبادئ قانونية بلغت درجة من التقدم ، ووجد صدى تلك المبادئ التي لاتزال موجودة في التشريعات الحديثة كقانون حمورابي الذي استخدم الاسلوب العلمي في صياغة مواده واحكامه.

وعلى الرغم من ان قانون اورنمو، ولبت عشتار، واشنونا وقد سبقت قانون حمورابي، الا ان قانون حمورابي يعد اشهر قانون مكتشف لحد الان لأنه اكمل القوانين وانضجها، ونجد في تلك المواد التي نوهت بحرية الملكية الفردية كما ان (الاصل في براءة الذمة) يعد من اهم اصوله ولايزال العمل به قائماً الى اليوم. كما ان قانون حمورابي يبقى المحور الاساسي لأي دراسة تاريخية قانونية لأنه يعتبر من اقدم القوانين التي توصل اليها علماء الاثار، وبذلك يعتبر المجتمع العراقي القديم اول مجتمع انساني عاش في ظل القانون وترك لنا بعض معالم ذلك القانون.

المصادر

1. أحمد هاشم العطار، ملامح حقوق الانسان في شرائع العراق القديم، سلسلة ثقفية تصدر عن دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2004م.
2. بهنام ابو الصوف، قراءة في المضمون القانوني للشرائع العراقية القديمة – نبذة تاريخية، مجلة دراسات قانونية، بيت الحكمة، العدد الثاني، بغداد، 2000م.
3. رضا جواد الهاشمي، نظام العائلة في العهد البابلي القديم، مكتبة الاندلس، بغداد، 1970م.
4. رياض عزيز هادي، حقوق الانسان تطورها ، مضامينها، حمايتها، مطبعة الكتاب، بغداد، 2005م.
5. رياض عزيز هادي، العالم الثالث وحقوق الانسان، سلسلة آفاق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000م.
6. سيد قطب، في ضلال القرآن، دار الشروق، بيروت، ط 17، 1980م، ج3.
7. شعيب احمد الحمداني، تاريخ القانون، العاتك للنشر، القاهرة، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، د.ت.
8. عباس العبودي، شريعة حمورابي – دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة والحديثة، عمان، 2010م.
9. عبد الحميد فودة، حقوق الانسان بين النظم القانونية الوضعية والشريعة الاسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2004م.
10. عيسى بيرم، الحريات العامة وحقوق الانسان، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 1998م.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (22) April 2026 العدد (22) أبريل 2026

11. فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، دار الرشيد للنشر، العراق، 1979م.
12. ماهر صالح علاوي، حقوق الانسان والطفل والديموقراطية، تكريت، العراق، 2009م.
13. هاشم الحافظ، تاريخ القانون، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.22.2026.431